دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
خلال الفترة (2000-2013)

The role of the fiscal Policy in Achieving Sustainable Development In Alegria During the Period (2000-2013)

أ /خير فضيلة*

أستاذ مساعد (أ)

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص: نظرا لأهمية السياسة الجبائية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كونها مصدرا أساسيا لتمويل برامج التنمية، وأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترشيد الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع الإنتاج، بالإضافة لأهميتها كأداة لحماية البيئة.

ومن أجل مواجهة تحديات التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، سعت الجزائر جاهدة إلى تطوير وتفعيل تشريعاتها الجبائية، وذلك من خلال إصلاح سياستها الجبائية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين بعد الصدمة النفطية سنة 1986، ومنذ تلك الفترة توالت الإصلاحات والتعديلات من خلال قوانين المالية، وهذا بحثاً عن تفعيل دور السياسة الجبائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، السياسة الجبائية، الإصلاح الجبائي، الإيرادات الجبائية، الجباية البيئية.

Abstract:

Given the importance of the fiscal Policy in support of sustainable Development goals achievement, since it represents a major source for development programs funding, as well as an effective means for the reallocation of economic resources and equity and social justice realization, without forgetting of course public expenses rationalization, investment encouragement, and production increase in addition, its importance as an effective tool for Environmental Protection.

In order to take up challenges of sustainable Development and achievement of the expected goals of the aforesaid, Algeria has tried to check the proper development and improvement of its tax legislation,

* **k_fadila@hotmail.fr**

through its policy tax reform since the early years (90) of the twentieth century, after the oil crisis (1986), and since then, the reforms and amendments have succeeded throughout the Finance Act.
Algeria has also adopted several development programs during the period (2001-2014), for strengthening the role of fiscal Policy in achieving the goals of sustainable development.

Keywords :
Sustainable development, Tax Policy, Tax Reform, Tax revenue, environmental levy.

مقدمة:

منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات، ومطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال.

ونظرا لأهمية السياسة في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها مصدرا أساسيا لتمويل برامج التنمية، وأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترشيد الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع الإنتاج، بالإضافة لأهميتها كأداة لحماية البيئة.

لجأت الجزائر إلى تطوير وتفعيل تشريعاتها الضريبية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إصلاح سياستها الجبائية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، بعد الصدمة النفطية سنة 1986، ومنذ تلك الفترة توالت الإصلاحات والتعديلات، من خلال قوانين المالية، بحثا عن تفعيل دور السياسة الجبائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفرضيات: من أجل الإجابة عن الإشكالية السابقة نقوم بوضع الفرضيتين التاليتين:

- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توجيه الاهتمام إلى الجانب البيئي والاقتصادي فقط.
- تؤدي السياسة الجبائية دورا ثانويا في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تؤديه السياسة الجبائية في مواجهة متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تناول وتحديد الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المستدامة والسياسة الجبائية، ثم محاولة إظهار الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات أُعتُمد على المنهج الوصفي والتحليلي, وذلك بسرد مختلف المفاهيم النظرية عن كل من التنمية المستدامة والسياسة الجبائية، وكذا واقع السياسة الجبائية في الجزائر، والإجراءات المتبعة لدعم التنمية المستدامة فيها.

حدود الدراسة: سنركز في هذه الدراسة على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

أولا- ماهية التنمية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة: سعت كثير من الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى البحث عن تحقيق تطورها ونموها الاقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن التركيز على هذه الأخيرة دون التفكير في عواقبها على الجانب الاجتماعي والبيئي أدى إلى حدوث كثير من الأزمات الاجتماعية والبيئية، فتغير مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع هو التنمية المستدامة، والذي يجمع بين بُعدين هما:

- التنمية كعملية للتغير.
- الاستدامة كبعد زمني.

استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1987[1]، وتعتبر رئيسة وزراء النرويج أول من استخدمه في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي نحو تحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها".[2]

أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في "ريو ديجانيرو" سنة 1992 فقد عرفها بأنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل"[3]،كما عرفت أيضا بأنها:[4] "عبارة عن التنمية التي تهتم باحتياجات الأجيال الحالية دون التقليل من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنماط هي:

- النظام الحيوي.
- النظام الاقتصادي.
- النظام الاجتماعي.

2- خصائص التنمية المستدامة وأهدافها:

أ- خصائص التنمية المستدامة: من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص التنمية المستدامة كالتالي:[5]

- هي تنمية طويلة المدى، إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال القادمة، فهي تنمية تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، والأصناف هنا نوعان:

الأول: بين أفراد الجيل الحالي.

الثاني: بين أفراد الجيل الحالي والجيل اللاحق.

- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

ب- أهداف التنمية المستدامة: يمكن حصر أهم أهداف التنمية المستدامة في النقاط التالية:[6]

الهدف الاقتصادي: تحسين جميع الظروف الاقتصادية عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

الهدف الاجتماعي: المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية، وذلك بالتوزيع العادل للدخل الوطني، وإزالة الفروق والطبقات بين أفراد المجتمع.

الهدف السياسي: الوصول إلى الاستقرار على مستوى كافة الأنظمة، من أجل بعث استقرار دائم للمخططات الاقتصادية، لأن التقلبات السياسية في أي دولة تؤدي حتما إلى تقلبات في المناهج الاقتصادية المستخدمة.

الهدف البيئي: المحافظة على المحيط البيئي، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعدم تلويث البيئة، مما يسهل على الأفراد التمتع بالمحيط الطبيعي.

3- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا مختلفة ومتداخلة فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدما في تحقيق التنمية، والتي سنلخصها في النقاط التالية:[7]

أ- البعد الاقتصادي: ويعني الاستدامة والاستمرارية وتعميم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، النقل، الصحة، التعليم...

ب- البعد البيئي: يركز هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها، من استهلاك واستنزاف؛ أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإن ذلك يؤدي إلى

تدهور النظام البيئي، من هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني، والتلوث، و أنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه، وقطع الغابات...

ج- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

د- البعد التكنولوجي: يركز هذا البعد على استخدام تكنولوجيا أنظف وأكفأ، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بدلا من المحروقات، بغرض الحد من انبعاث الغازات، والاستغناء عن الطاقة المضرة بالبيئة، بالإضافة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المحسنة، وفرض نصوص قانونية جابرة.

4- مصادر تمويل التنمية:

تعددت مصادر تمويل التنمية بين مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية تختلف خصائصها و تأثيراتها:

أ- مصادر التمويل الداخلية: و هي تضم الأنواع التالية:[8]

- الادخار الحكومي: والذي يتمثل في فائض الميزانية العمومية.
- مدخرات القطاع العائلي: والتي تمثل الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي.
- سوق المال والنقد: والذي يعتبر من المؤسسات التمويلية المنتجة لرأس المال.
- الإصدار النقدي والتمويل بالتضخم.
- حصيلة التجارة الخارجية.
- الضرائب: والتي تعد من أبرز وأهم وسائل التمويل الإجباري في الاقتصاديات بوجه عام، واقتصاديات الدول النامية بوجه خاص.

ب- مصادر التمويل الخارجي: نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل الأنشطة الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر خارجية، ويمكن حصر أهم هذه المصادر فيما يلي:[9]

- المعونات.
- القروض الخارجية.
- الاستثمارات الأجنبية.

5- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يتم إعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من قِبل الحكومة في الدول النامية، لذا فمن المنطقي أن يكون هناك تداخل بين هذه البرامج والسياسة المالية المتبعة في هذه البلدان، وهذا خلال مراحل إعداد البرامج، وتحديد أهدافها ومصادر تمويلها، أو حتى خلال تنفيذ هذه البرامج عبر

استخدام أدوات السياسة المالية، وغالبا ما يكون هناك توافق بين أهداف السياسة المالية وبرامج التنمية، حيث نجد أن كلا منهما يهدف إلى تعظيم الناتج الوطني، وتخفيف حدة البطالة، وزيادة التشغيل، ومحاربة الفقر...

ثانيا- ماهية السياسة الجبائية:

1- تعريف السياسة الجبائية وخصائصها وأهدافها:

أ- تعريف السياسة الجبائية: تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية، وتحلل أوجه النشاط المالي لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي إذن برنامج تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب، لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[10]

ولقد تعددت تعاريف السياسة الجبائية فهناك من عرفها بأنها:" مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية"[11]، إذن فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل، واستخدامها بشكل ممنهج وهادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وهناك من يعرفها بأنها:" مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوب فيها، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".[12]

ب- خصائص السياسة الجبائية: من التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية:

- أن السياسة الجبائية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج، وليس مجموعة متناثرة من الإجراءات، حيث لا يتم النظر إلى كل مكون على حدة، بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الجبائية بصفة خاصة، والسياسة المالية بصفة عامة.

- إن تصميم المكونات المختلفة للسياسة الجبائية بعيدا عن علاقات التكامل والتنسيق سوف يؤدي ليس فقط إلى وجود تعارض في الأهداف، بل قد يؤدي إلى التعارض في الوسائل والأساليب، مما ينعكس على فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- يمتد نطاق السياسة الجبائية ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة.

- السياسة الجبائية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ج- أهداف السياسية الجبائية: يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:[13]

- ضبط الاستهلاك و ترشيده.
- تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية وتوزيعها وفق خطة التنمية.[14]
- توجيه المدخرات نحو الاستثمار المرغوب فيه.
- الحد من الاستيراد و تشجيع التصدير.
- تحقيق العدالة الضريبية في توزيع الدخل.

2- مفهوم النظام الجبائي:

يوجد مفهومان للنظام الجبائي أحدهما ضيق، والذي يتمثل في: " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"، وثانيهما واسع، والذي يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين".[15]

كما يمكن تعريف النظام الجبائي بأنه:" مجموعة محدودة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم والواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف المجتمع".

إذن وفقا لهذا المفهوم فإن النظام الجبائي يتميز بالخصائص التالية:[16]

- أهداف محددة ومضبوطة تصوغها ظروف كل مجتمع.
- وجود دور محدد للنظام الضريبي تحدده الأهداف التي يراد تحقيقها في المجتمع، وظروف المجتمع الذي يعمل داخله.
- طريقة عمل محددة تضبطها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية.

وبذلك، ومن خلال تعريف كل من السياسة الجبائية والنظام الضريبي، يتضح لنا أن النظام الضريبي في الواقع هو صياغة وترجمة عملية للسياسة الجبائية في المجتمع، من أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة، إضافة إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية، والتخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأخيرا تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.[17]

3- أدوات السياسة الجبائية: تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق أهدافها على جملة من الأدوات نذكر منها:[18]

أ- الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة، كلية أو جزئية، ويتم منحها تبعا لأهمية النشاط الاقتصادي، ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب- التخفيضات الجبائية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها.

ج- نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)، حيث يطرح قسط الاهتلاك من الدخل الخاضع للضريبة، وبذلك يصبح الدخل الخاضع للضريبة أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، إذن فكلما كبر حجم مخصصات الاهتلاك كان ذلك امتيازا لصالح المؤسسة.

د- إمكانية ترحيل الخسائر: تعتبر هذه التقنية حافزا للمؤسسة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق الخسائر، ففي حالة تسجيل خسارة في سنة مالية معينة فإنه يمكن ترحيل هذه الخسارة إلى السنوات اللاحقة، بشرط أن لا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمس سنوات، إذن فهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة في السنة المالية من الربح المحقق في السنوات اللاحقة.

4- الجباية البيئية:

من المعلوم أن السياسة الجبائية تستعمل كأداة لتمويل التنمية، ورغم أن هذا الدور التمويلي ما يزال قائما إلا أنه تغير نوعيا بالموازاة مع تغير مهام الدولة، فبعدما كانت الضريبة تستعمل كأداة للتأثير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي أصبحت مؤخرا تؤثر حتى على الوضع البيئي، وهذا بعد أن استفحلت ظاهرة التلوث وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على الإنسان في المقام الأول، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالمكونات الأخرى للبيئة.

وتدخّل الدولة للتأثير على الوضع البيئي من أجل الحدّ من التلوث غالبا ما يتم من خلال ما يعرف بالجباية البيئية.

أ- مفهوم الجباية البيئية: هي عبارة عن نوع من الجباية التي تهدف خصوصا إلى حماية البيئة عن الطريق الحد من التدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.[19] وهناك من يفضل تسميتها بالجباية الخضراء، والتي يقصد بها:" مجموع الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو الحدّ من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث البيئي".[20]

كما يمكن تعريف الجباية البيئية بأنها: "مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة". أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فتعرفها بأنها: "عبارة عن الضرائب والرسوم والإتاوات التي تفرض على الملوث, وبصفة عامة على السلع أو الخدمات التي تؤدي إلى التدهور البيئي وإلى استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة".[21]

ب- أهداف الجباية البيئية: يمكن جمع أهم أهداف الجباية البيئية فيما يلي:[22]

- استعمال الجباية البيئية كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات.
- تحسين سلوك الأعوان الاقتصاديين للحد من التأثير السلبي على البيئة.[23]
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد المتاحة.
- تشجيع التجديد التكنولوجي والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة.
- المساهمة في محاربة مصادر التلوث.
- تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فبعض المختصين يعتبرون أو يسمون الضرائب البيئية بجباية التنمية المستدامة.

ج- أشكال الضرائب البيئية: تنطوي الضرائب البيئية على أشكال عديدة تهدف إلى الحد من التلوث والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويمكن تلخيص أهم هذه الأشكال فيما يلي:

- الضرائب على الانبعاثات الملوثة: مثل الضرائب على ملوثات الهواء (NOX, SO_2 ، CO...)، والتي تفرض بالتناسب مع حجم الانبعاثات وحجم الأضرار الناجمة عنها.
- الضرائب على المنتجات: وهي المنتجات التي يعد إنتاجها أو التخلص منها يفرز أضرارا بالغة على الصحة.
- الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية، كالبترول والمعادن.
- الإتاوات على الخدمات المقدمة، مثل جمع النفايات والتخلص منها.

ثالثا- السياسة الجبائية في الجزائر: إن السياسة الجبائية في الجزائر لم تكن تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية في فترة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت العديد من القطاعات إعفاءات، لكن

هذه الإستراتيجية غيرت مجراها إثر أزمة النفط 1986، مما استوجب وضع أطر قانونية وتشريعية للمنظومة الجبائية الجزائرية، وذلك سنة 1991، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري، والجانب الهيكلي للأنماط الضريبية، وهذا بإدخال تعديلات وتكييف النظام قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

حيث قامت الجزائر إثر انخفاض أسعار النفط سنة 1986، وتدهور الوضع المالي للميزانية (كونها تركز بالدرجة الأولى على الريوع البترولية)، بإنشاء اللجنة الوطنية لدراسة الحل الأرجح لإصلاح النظام، والتي أنهت أشغالها سنة 1989، مقدمة اقتراحاتها ضمن معالم الإصلاح الجبائي الجديد الذي بدأ حيز التنفيذ سنة 1992.

1- أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي:

أ. **أسباب الإصلاح الجبائي:** إن الوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحولات التي عرفتها، وانتقالها إلى اقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، جعلت النظام الضريبي القديم لا يتماشى مع هذه المستجدات، ومن بين أهم أسباب الإصلاح الجبائي ما يلي:[24]

- ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث بلغت الضريبة على أرباح الشركات في سنة 1988 نسبة 55%.
- عدم ملاءمة النظام الجبائي لفترة الإصلاحات التي شهدتها سنة 1988.
- انخفاض في أسعار البترول، والذي نتج عنه انخفاض كبير في إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية 28.56% سنة 1986، بعد ما كانت 66.4% سنة 1981.

ب. **أهداف الإصلاح الجبائي:** دفعت الأسباب السابقة الذكر إلى التغير الذي يحمل في طياته أهدافا تطمح سياسة الإصلاح تحقيقها حتى تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة، ويمكن إبرازها فيما يلي:[25]

- إعادة الهيكلة وتنظيم الإدارة الجبائية بهدف إعطاء أكثر استقلالية وفعالية للإدارة الجبائية.
- إرساء نظام جبائي بسيط ومستقل في تشريعاته، من خلال طرح قوانين واضحة ومدعمة بتفسيرات وتحليلات مختصين، بما يجعله نظاما قادرا على تأدية الدور المنوط به.
- مرونة النظام الجبائي وعدالة تشريعاته.

- تحقيق النمو الاقتصادي.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار عن طريق منح الحوافز.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضرائب.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القدرة الشرائية.

2. الوضعية الجبائية من سنة 1992 إلى سنة 1998:

على الرغم من أن من بين أهداف الإصلاح الجبائي كان إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أنه خلال هذه الفترة بقيت الجباية البترولية تحتل نسبا عالية من الجباية الإجمالية، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الجباية الكلية نسبة 40.4% سنة 1993، لتصل سنة 1998 إلى حوالي 47.49%، ويمكن إرجاع ذلك إلى:[26]

- ضعف المؤسسات العمومية.
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار، والتصدير، والتشغيل...
- التهرب الجبائي الناجم عن القطاع الموازي.
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول وانخفاض أسعار الدينار.

ب. تحليل الإيرادات الجبائية من 2000- 2013: تتصف الإيرادات العامة للدولة في أن الجزء الأكبر منها هو إيرادات جبائية، والتي تعتبر المورد الأول والمهم للدولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإيرادات الجبائية إلى الإيرادات العامة للدولة لا تقل عن 90%، وهذا ما يبرز الدور الذي تؤديه الجباية من خلال مداخيلها المحصلة، والتي تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية من إجمالي الجباية الكلية، حيث يتبين لنا أن مساهمة الجباية البترولية بالنسبة لإيرادات الجباية الكلية تتراوح بين 67% و85% في نفس الفترة، وهذا ما يدل على أن الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر للرفع من مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية لم يتحقق، وما يزال بعيدا.

ونستطيع القول إن الإيرادات الجبائية في الفترة 2000-20013 ارتفعت بصفة مضطردة، و هذا بسبب انتعاش السوق البترولية وارتفاع أسعار المحروقات، حيث وصلت قيمة الإيرادات الجبائية البترولية سنة 2008 إلى حوالي 4088.8 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 86.25% من إيرادات الجباية الكلية، لتنخفض بعدها سنة 2009 و 2010 بسبب الأزمة العالمية، لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012 و 2013 حيث بلغت 4192 مليار دج و4399 مليار دج على التوالي.

والملاحظ أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها وزيادة مستوياتها من 2000 إلى 2013 إلا أن مساهمتها في إيرادات الجباية الكلية بقيت قليلة، وأحسن مساهمة لها كانت سنة 2002 بحوالي 32.39%، بينما كانت أسوء مساهمة لها سنة 2008 بـ 13.75% من الإيرادات الجبائية الكلية. و هنا نشير إلى بقاء إيرادات الدولة رهينة الجباية البترولية، وهذا ما يبقي على هشاشة الاقتصاد.[27]

جدول(01): نسبة إيرادات الجباية العادية والبترولية إلى إيرادات الجباية الكلية. الوحدة: مليار دج.

السنة	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	الإيرادات الكلية لميزانية الدولة	نسبة الجباية البترولية إلى الجباية الكلية	نسبة الجباية العادية إلى الجباية الكلية	نسبة الجباية الكلية إلى الإيرادات العامة للدولة
2000	1213.2	349.5	1562.7	1578.1	%77.4	%22.63	%99.02
2001	1001.4	398.2	1399.6	1489.9	%71.5	%28.45	%93.95
2002	1007.9	482.9	1490.8	1603.0	%67.61	%32.39	%93.00
2003	1350.0	524.9	1874.9	2022.9	%72.01	%27.99	%92.68
2004	1570.7	580.4	2151.1	2223.2	%73.02	%26.98	%96.75
2005	2352.7	640.4	2993.1	3076.9	%78.61	%21.39	%97.27
2006	2799.0	720.8	3519.8	36395	%79.53	%20.47	%96.71
2007	2796.8	766.7	3563.5	3687.6	%78.49	%21.51	%96.66
2008	4088.6	965.2	5053.8	5190.1	%86.25	%13.75	%97.37
2009	2412.7	1146.6	3559.3	3676.0	%67.79	%32.21	%96.82
2010	2905.0	1298.0	4203.0	4392.8	%69.12	%30.88	%95.67
2011	3979.7	1448.9	5428.6	5703.4	%73.01	%26.69	%95.18
2012	41920	1863.0	6055.0	6330.0	%69.93	%30.76	%95.65
2013	4399.0	1972.0	6371.0	68.0	%69.05	%30.95	%92.83

المصدر: عصماني مختار، مرجع سابق، ص 165.

3- الإجراءات المقدمة لدعم التنمية المستدامة في الجزائر:

استغلت الجزائر الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وما ولدته من فائض في الجباية البترولية، في تطبيق عدة برامج لدعم مسار التنمية المستدامة، والتخلص من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، ومن خلال بناء اقتصاد حديث يعتمد على قطاعات خلاقة للثروة والنمو المستديم، كالزراعة والصناعة، والتخلص من التبعية.

حيث قامت بإطلاق ثلاثة برامج تنموية متتالية، والتي سنتطرق إليها فيما يلي:[28]

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004: أُقر في سنة 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الممتدة بين 2001-2004، بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، وقد جاء هذا البرنامج التنموي قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

ولقد تم توزيع المبلغ المخصص للبرنامج على النحو التالي:

- دعم الإصلاحات .....45.00 مليار دج.
- قطاع الفلاحة والصيد البحري.....65.40 مليار دج.
- تنمية محلية .....114.00 مليار دج.
- تنمية الموارد البشرية .....90.00 مليار دج.
- اشغال كبرى و هياكل قاعدية.....210.00 مليار دج.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، ورصدت الدولة مبلغا قدر بـ 4202.7 مليار دج، كما شهدت نفس الفترة إطلاق برنامجين تكميليين آخرين، الأول يتعلق بدعم تنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله النفط، وتراكم الادخار الحكومي.

و لقد تم توزيع مبلغ البرنامج على المحاور التالية:

- تحسين ظروف معيشة السكان.....1908.5 مليار دج.
- تطوير المنشآت الأساسية.....1703.1 مليار دج.
- دعم التنمية الاقتصادية .....337.2 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية.....203.9 مليار دج.
- تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصالات.....500 مليار دج.

ج- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014: لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش الاقتصادي والإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 11534 مليار دج، يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- برنامج تحسين الظروف المعيشية (سكن، تربية، تعليم عالي، تكوين مهني، صحة، تحسين الخدمة العمومية) خصصت له نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- برنامج تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية و النقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية) خصصت له نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل) خصصت له نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

4- واقع الجباية البيئية في الجزائر:

تعاني الجزائر من مشاكل بيئية عديدة كتلوث الهواء، التوسع العمراني، التصحر؛ وهذا راجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بالمناخ، النمو الديمغرافي، سياسة التعمير، الفقر...الخ، لذلك أولت الحكومة اهتماما كبيرا بالبيئة من خلال مجموعة من القوانين في إطار حماية البيئة، بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية المعتمدة والمطبقة من قِبل الدولة، دون أن نستثني المشاريع والهيئات البيئية.

ولمعالجة المشكلات البيئية خصصت الدول في إطار البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة في إطار مخطط وطني التزمت الدولة بتطبيقه ابتداء من 2001، وهو المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة المبلغ المرصود في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 528 مليار دج.[29]

5- التحديات التي تواجه السياسة الجبائية في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

تواجه الأنظمة الجبائية الضريبية في معظم الدول تحديات متطلبات التنمية الشاملة بصفة عامة، وتحديات التنمية المستدامة بصفة خاصة، والجزائر مثلها مثل بقية الدول تحاول مواجهة هذا التحدي عن طريق فهم أبعاد هذه التنمية بمزيد من الإجراءات تخص إطار الاقتصاد الكلي، ومن أهم التحديات التي تواجه السياسة الجبائية في مختلف القطاعات المعنية بالتنمية نذكر ما يلي:[30]

أ- القطاع الفلاحي والتنمية الريفية: إن أهم التحديات تتمحور حول النقاط التالية:

- كيفية المرافقة الدائمة والرقابة المتواصلة لسياسة الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة جبائيا للمستثمرات الفلاحية والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية، بغرض ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي.

– كيفية مواصلة سياسة الدعم الجبائي لبرامج تكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بالحبوب والحليب...

ب– القطاع الصناعي: أهم التحديات في القطاع الصناعي هي:

– ترقية تنافسية الصادرات الصناعية عن طريق مواصلة إعفائها من الرسم على القيمة المضافة.

– عدم الاستثمار الصناعي مع ضرورة البحث عن كيفية الرفع من أداء أدوات السياسة الجبائية ضمن البحث عن فعالية الإعفاءات الجبائية.

ج– قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن تحديات السياسة الجبائية المرتبطة بالتنمية المستدامة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تتركز على ما يلي:

– التحديات المرتبطة بسياسة الإعفاء الجبائي، والتي يجب مواصلتها وترشيدها.

– التحديات المرتبطة بسياسة التخفيضات الممنوحة في مجال بعض النسب ومعدلات الضرائب والرسوم التي يجب مراجعتها من حين لآخر.

– التحديات المرتبطة بسياسة الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يجب تفعيلها للمحافظة على المال العام.

6– تحديات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030:

إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي الذي يبرز الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن و الإنصاف، وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته، وهو يمثل أيضا قوة توجيه للعمل، ووثيقة للتخطيط الاستراتيجي، فتنمية الإقليم تعني عدم إهمال الدولة لأي إقليم و تركه عرضة لأي مصادفة، ولذلك فإن المخطط الوطني لا يقدم حلولا للمسائل المحلية، بل يعتمد على العناصر الأساسية ذات الاهتمام الوطني، فهو يقوم بدور الموحد للسياسات العمومية، ويحترم صلاحيات كل قطاع.

يرتكز المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على ثلاثة أسس مرفوقة بثلاثة استحقاقات أساسية هي:[31]

– الرهان الاقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الإقليم، ويتزامن هذا مع إنشاء منطقة التبادل الحر، والدخول المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– الرهان الإيكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة، حيث تزداد قوة المنافسة بين الاستعمال واستدانة الموارد.

– لقد وضعت الجزائر هذا المخطط ضمن السياق المتميز باستقرار الاقتصاد الكلي، وضمن بيئة دولية تتميز ببروز فاعلين جدد في الاقتصاد العالمي، كالبرازيل، و الصين، و الهند، بالإضافة إلى بروز حضارة كونية متعددة المراكز بما تحمله من رهانات كبرى للبيئة الكونية، و التغيير المناخي.

– لذلك فمن الطبيعي أن تمارس السياسة دورها في نطاق تلك النظرة التخطيطية للضرائب التي تأتى من كونها مجرد اقتباس وتقليد لما هو موجود في الدول المتقدمة، وإنما على أساس قدرة السياسة الجبائية على تحقيق أهداف المجتمع في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية المتسارعة أخذا بعين الاعتبار رهانات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030.

الخاتمة: نظرا لأهمية السياسة الجبائية في كونها أداة تمويلية حيوية ومهمة، ومصدرا رئيسا لإيرادات الدولة، أصبحت الجزائر بسبب الظروف التي مرت بها أمام مسؤولية تعجيل التنمية، والبحث عن السبل والوسائل لتوجيه الاقتصاد، ومواجهة تحديات التنمية المستدامة.

ومما سبق توصلنا الى النتائج التالية:

1. إن تحقيق التنمية المستدامة من الأهداف الأساسية لجميع الدول، نظرا لما لها من أثر على جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية.
2. تعد السياسة الجبائية المورد الرئيس لتمويل التنمية المستدامة، كونها أهم مصدر لتمويل الخزينة العمومية، وأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية من كساد، وتضخم، وإعادة توزيع الدخول، ودعم الطبقات المحرومة، والحد من التلوث البيئي.
3. يعد تمويل التنمية المستدامة بالمصادر المحلية الأسلوب الأمثل للتقليل من الآثار السلبية التي تترتب عن اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي.
4. تشكل السياسة الجبائية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، ويركز تحديدها على كيفية ونوعية الاقتطاعات، ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة.
5. يعد انخفاض معدلات النمو، وتدهور الجوانب الاجتماعية من فقر وارتفاع البطالة من أهم وأبرز الدوافع الرئيسة التي أدت إلى تبني الجزائر تطبيق ثلاثة برامج تنموية من 2001 إلى 2014.
6. يخضع إعداد وتنفيذ برامج التنمية خلال 2001-2014 بشكل أساسي إلى الإيرادات الجبائية.
7. تعد الجباية البترولية المصدر الرئيس للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 65% من الإيرادات الجبائية الكلية.
8. تظهر فعالية السياسة الجبائية من خلال النتائج التي أثبتها الإصلاح الضريبي، وعلى زيادة الحصيلة الجبائية، وتقليص حجم البطالة، وزيادة مستوى النمو الاقتصادي.

التوصيات:

1. توسيع وتنويع الإيرادات الجبائية للتقليل من خطر التعرض للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار البترول.
2. رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال تطوير الإدارة الجبائية، ووضع آليات لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، و ذلك بتوفير الإمكانات المادية والبشرية للعمل في إطار الرقابة الجبائية بمختلف أنواعها.
3. ترشيد الإعفاءات الجبائية الممنوحة، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية.
4. تطبيق متطلبات الحوكمة على الإدارة الجبائية من أجل رفع كفاءتها وتحمل المسؤوليات، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية، ومن ثمّ دفع عجلة التنمية وتحقيق أهدافها.
5. تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية عن طريق رفع الوعي الضريبي.

الهوامش:

[1] -Védrine claire ,(fiscalite et environnement) ;thèse de doctorat, université de Montpellier, faculté des sciences politiques, France ;2011,page 17.

[2]- خبابة عبد الله،" التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 70.

[3]- إبراهيم بختي الطاهر،" المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 184.

[4]- طالبي رياض،" التنمية في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس - المغرب"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010- 2011 ، ص 11.

[5]- ريمة خلوطة، سلمى قطان،" مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 381.

[6]- حمداتي نصر رحال،"إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول العربية"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 425.

[7]- ناصر مراد،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية – العدد ربيع 2009، ص 108- 109.

[8]-أحمد عارف العساف، محمود حسين،" التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 195.

[9]- نائل عبد الحافظ العوامله، "إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العلمية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 139.

[10]- محمد شريف،" السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 13.

[11]- السيد مرسي الحجازي، " النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 7.

[12]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، " اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 32.

[13]- ولهي بوعلام،" النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، 2012/2011، ص 44-45.

[14]- Cuong Vu Sy,'' La politique fiscale et le développement du Vietnam au cours de la transition'',thèse de doctorat de science économique , Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2009,p49.

[15]- عبد الله عبد الغفار عبد القادر حسان، " دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، 2007، ص 12.

[16]- قاشي يوسف،" واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله"، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014- 2015، ص 23.

[17]- عبد الله عبد الغفار، عبد القادر حسان، مرجع سابق، ص 13.

[18]- عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003- 2004، ص 172- 175.

[19] -www.FCS.ma,confederation générale des entreprises du Maroc, 'fiscalité environnementale au Maroc'',Maroc 2016,le 25/01/2017 à 22h10mn.

[20]- صديقي مسعود، مسعودي محمد،" الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 4.

[21] -Pauline de Wouters et Anne de Vlaminck ''les aspects sociaux de la fiscalité environnementale points de vue de la société belge francophone.inter-enveronnement'' Wallonie Belgique.2006.p5.

[22]- صديقي مسعود، مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 7.

[23] -www.FCS.ma, confédération générale des entreprises du Maroc, 'fiscalité environnementale au Maroc'',Maroc 2016,le 25/01/2017 à 22h10mn.,p1.

[24]- كمال رزيق، مسدور فارس،" تقييم إصلاح النظام الجبائي"، الملتقي الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،11-12 ماي 2003، ص 163.

[25]- شريف محمد، مرجع سابق، ص 158-159.

[26]- المرجع السابق نفسه، ص 163-164.

[27]- عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014 ، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013- 2014، ص 164- 168.

[28]- عصماني مختار، مرجع سابق، ص 145- 158، بتصرف.

[29]- عصماني مختار، مرجع سابق، ص 201.

[30]- ولمي بوعلام،" ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 12، سنة 2012، ص 149- 150.

[31]- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب سنة 1431 الموافق لـ 29 يوليو 2010، الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 2010/10/21م.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم بختي الطاهر، " المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.
2. أحمد عارف العساف، محمود حسين،" التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. حمداتي نصر رحال،" إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.
4. خبابة عبد الله،" التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.
5. ريمة خلوطة، سلمى قطان، "مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.
6. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي" اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
7. السيد مرسي الحجازي،" النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
8. صديقي مسعود، مسعودي محمد،" الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.
9. طالبي رياض، " التنمية في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس - المغرب"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010- 2011.
10. عبد الله عبد الغفار، عبد القادر حسان، "دور السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، 2007.

11. عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003- 2004.

12. عصماني مختار،" دور الجباية البترولية في تحقيق النمو المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001- 2014 ، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013- 2014.

13. قاشي يوسف، " واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله"، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014- 2015.

14. القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب سنة 1431 الموافق لـ 29 يوليو 2010، الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 2010/10/21م.

15. كمال رزيق، مسدور فارس،" تقييم إصلاح النظام الجبائي"، الملتقي الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،11-12 ماي 2003.

16. كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2005.

17. محمد شريف، " السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

18. ناصر مراد،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية ، العدد ربيع 2009.

19. نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العلمية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20. ولهي بوعلام،" النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، 2012/2011.

21. ولهي بوعلام،" ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير، العدد 12، سنة 2012.

22. Védrine claire, (fiscalité et environnement) ;thèse de doctorat, université de Montpellier, faculté des sciences politiques, France ;2011 .

23. Cuong Vu Sy,'' La politique fiscale et le développement du Vietnam au cours de la transition'', thèse de doctorat de science économique, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2009,p49.

24. -Pauline de Wouters et Anne de Vlaminck ''les aspects sociaux de la fiscalité environnementale points de vue de la société belge francophone,inter-enveronnement'' Wallonie Belgique ,2006 .

25. -www.FCS.ma, confederation générale des entreprises du Maroc, 'fiscalité environnementale au Maroc'',Maroc 2016,le 25/01/2017 à 22h10mn.

26. -www.FCS.ma, confederation générale des entreprises du Maroc, 'fiscalité environnementale au Maroc'', Maroc 2016, le 25/01/2017 à 22h10mn.